

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الأربعون

فيينا، ٢٠-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة فريق التقييم

أنشطة فريق التقييم

مذكرة من الأمانة

عملاً بمقرر المجلس م ت ص-٢٩/م-٧، تُعدُّ الأمانة تقريراً عن أنشطة التقييم مرة كل سنتين، مستكملة بذلك المعلومات الواردة في تقرير اليونيدو السنويين ٢٠١٠ و٢٠١١.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	١	أولاً- الخلفية
٢	٣-٢	ثانياً- السياق والوظيفة
٢	٤	ثالثاً- أنشطة فريق التقييم ومساهماته
٣	٢٥-٥	رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم
٨	٢٩-٢٦	خامساً- خلاصة جامعة للدروس المستفادة
٩	٣٠	سادساً- تقبل توصيات التقييم وتنفيذها
٩	٣١	سابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه



أولاً - الخلفية

١- أكد المجلس في المقرّر م ت ص-٢٩/م-٧ على أمور منها أهمية تلقيّ الدول الأعضاء لتعليقات موضوعية وموثوقة بشأن أداء برامج اليونيدو القطرية، استناداً إلى النتائج والدروس المستخلصة من التقييمات المستقلة. وهذا التقرير مُقدّم وفقاً للفقرة (ح) من ذلك المقرّر، التي طُلب فيها إلى الأمانة أن تقدّم تقريراً عن أنشطة التقييم مرة كل سنتين. وينبغي النظر في الوثيقة مقرونة بالمعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالتقييم، الواردة في تقرير اليونيدو السنويين ٢٠١٠ و٢٠١١. وسيقدم في ورقة غرفة الاجتماعات مزيد من المعلومات عن النتائج والدروس المستخلصة من تقييمات اليونيدو التي أُجريت في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. ويُضاف إلى ذلك أن جميع تقارير التقييم المستقل لليونيدو متاحة على الموقع الشبكي (www.unido.org/evaluation).

ثانياً - السياق والوظيفة

٢- يستمدّ فريق التقييم أدواره ومسؤولياته من سياسة التقييم المعتمدة في اليونيدو (٢٠٠٦). ووفقاً لهذه السياسة، يخدم التقييم ثلاثة أغراض، فهو يؤكّد على المساءلة ويدعم الإدارة ويوجه التعلّم والابتكار. ففريق التقييم مسؤول عن التقييمات المستقلة لمشاريع اليونيدو وبرامجها، إلى جانب إجراء تقييمات مستقلة لمسائل عالمية أو إقليمية أو تنظيمية. وعلاوة على ذلك، يُجري الفريق تقييمات مواضيعية متعلقة بمجالات برامجية محددة، وأولويات إنمائية، وللإسهام في التعلّم على صعيد المنظمة. ووظيفة التقييم في اليونيدو متوائمة مع قواعد الأمم المتحدة ومعاييرها للتقييم، وتركيزها على الاستقلالية والمصادقية والجدوى.

٣- وقد رصدت اليونيدو، اعترافاً منها بالدور الحاسم للتقييم في تقدير النتائج وتأكيد صحتها وفي تعزيز التعلّم الداخلي والخارجي، مبلغاً قدره ٦٤٠.٠٠٠ يورو لتنفيذ برنامج عمل فريق التقييم لفترة العامين ٢٠١٠-٢٠١١، وذلك لتغطية التقييمات القطرية والاستراتيجية والمواضيعية. واستتبع ذلك زيادة نسبتها ١٢ في المائة مقارنة بفترة السنتين السابقة. ولا تزال التقييمات المستقلة للمشاريع والبرامج تموّل مباشرة من الميزانيات ذات الصلة بها.

ثالثاً - أنشطة فريق التقييم ومساهماته

٤- استمرّ التركيز على التقييمات المواضيعية والاستراتيجية، نظراً لما يمكن أن تعود به من فوائد على صعيد التعلّم ولقيمتها المضافة العليا، وبغية إيجاد أوجه تآزر بين التقييمات ولأسباب تتعلق بكفاءة الموارد. وجرى اختيار خمسة تقييمات مواضيعية هي: مساهمة

اليونيدو في آليات وحدة العمل في الأمم المتحدة؛ وأداء المكاتب الميدانية لليونيدو؛ ومساهمة اليونيدو في الأهداف الإنمائية للألفية؛ ومبادرات النهوض بالمؤسسات؛ ومشاريع اليونيدو المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، نظراً لأهميتها الاستراتيجية وإمكانات التعلم منها. وقد شملت التقييمات مجالات ذات حافظات مشاريع متنامية، ويلزم فيها الحصول على معلومات مستندة إلى الأدلة لاستخدامها في صنع السياسات واتخاذ القرارات الاستراتيجية. فضلاً عن ذلك، أتاحت عشرة تقييمات قطرية الفرص لإجراء تحاليل منهجية وللتعلم. ومن جهة أخرى، ينبغي ألا يُعتبر أن نتائج التقييم تعطي صورة عن جميع تدخّلات اليونيدو.

رابعاً- خلاصة جامعة لنتائج التقييم

النتائج العامة

٥- تدلّ التقييمات على أنّ العملية الإصلاحية الجارية لتعزيز الحضور الميداني لليونيدو وتأثيرها "في الميدان"، فضلاً عن الجهود الرامية إلى جعلها منظمة "متماسكة"، جديرة بالاهتمام، وتُتسم بالقدرة على تخفيف العديد من التحديات والقيود التي سبق تحديدها. وتجري، من خلال النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسات، الاستجابة لعدد كبير من التوصيات الصادرة في إطار التقييم، مثل تعزيز اللامركزية، وزيادة صلاحيات المكاتب الميدانية وممثلي اليونيدو، والنهوض بدور المكاتب الميدانية في رصد المشاريع وتنفيذها، وزيادة القدرات الإدارية لتلك المكاتب.

٦- وتكتسب البرامج القطرية لليونيدو مزيداً من الأهمية، وتُعتبر أدوات أكثر مرونة من البرامج المتكاملة، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى توضيح الخصائص الرئيسية للبرنامج القطري وهيكله، وإلى تعزيز توجّه عمله نحو تناول الاحتياجات. بيد أنّ معظم البرامج القطرية التي تمّ تقييمها تُثبت مواءمتها للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، وكذلك للأطر التخطيطية للأمم المتحدة، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وكثيراً ما يكون لمشاريع اليونيدو وبرامجها دور تحفيزي، بحيث تؤدي إلى تطوير السياسة أو الاستراتيجية، لكن يمكن للعديد من المشاريع التجريبية الاستفادة من الاهتمام المتزايد بتقييم النتائج، والاستناد إليه في تطوير استراتيجيات للتحسين أو التعميم.

٧- وكثيراً ما خلصت التقييمات إلى وجود مجال للمزيد من التعاون بين الفروع، وإلى أنّ أوجه التآزر المحتملة بين المشاريع غير مستثمرة، وأنّ أدوار الوحدات، باستثناء الوحدة الرائدة، غير واضحة. وكمثال على ذلك، يمكن أن تستفيد المبادرات التجريبية في قطاع

الصناعة الزراعية أو الطاقة المتجددة من التعاون المعزّز مع فرع خدمات الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا التابع لليونيدو، مما سيفضي إلى تحقيق نتائج أفضل وإلى تعزيز الاستدامة. وعلاوة على ذلك، فإنّ الروابط بالقطاع الخاص ضعيفة غالباً، ومع أنّه يتواتر ذكر الشراكات مع هذا القطاع، فإنّ وثائق المشاريع لا تُحدّد كيفية إقامة تلك الروابط.

٨- ولا تزال هناك حاجة إلى أن يوضّع موضع التنفيذ نظام رصد شامل قائم على النتائج، بغية إعطاء صورة عن نتائج فرادى البرامج وعن الأداء الكُلّي. فقد افتقر العديد من البرامج والمشاريع التي تمّ تقييمها إلى مبادئ أساسية و/أو مؤشرات ملائمة يمكن على أساسها قياس التقدّم. والجهود جارية حالياً لإعداد إطار نتائج متناسق للمنظمة، بما يشمل استخدام المؤشرات الرئيسية للأداء. كما أُعدّت وثيقة مشروع بشأن الإدارة القائمة على النتائج، ستشكّل أداة لتحديد المخاطر وإدارتها فضلاً عن التركيز على الإدارة القائمة على النتائج.

٩- وكثيراً ما غابت مسائل تعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، مع بعض الاستثناءات الواعدة في مشاريع الأعمال الزراعية.

الصلة والملكية

١٠- وُجِدَ عموماً أنّ البرامج والمشاريع ذات صلة بأولويات الحكومات الشريكة واستراتيجياتها، وأنها متوائمة معها ومع أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسائر آليات وحدة العمل في الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، عالجَت التدخّلات التي تمّ تقييمها تحديات التنمية الصناعية المستدامة، وكانت متوائمة مع المجالات والاختصاصات الاستراتيجية لليونيدو. وكانت الملكية الوطنية حاضرة عموماً، ولا سيّما حين كان أصحاب المصلحة الوطنيون مشاركين بفعالية في تصميم التدخّل وتشكيل اللجان التوجيهية أو إعداد الآليات المشتركة الأخرى لاتخاذ القرارات. ومن جهة أخرى، خلص تقييم بعض المشاريع إلى وجود مشاركة محدودة لأصحاب المصلحة الوطنيين. ووُجِدَ أنّ الطلب على خبرة اليونيدو مرتفع.

تحقيق الأهداف

١١- إنّ معظم المشاريع التي تمّ تقييمها حقّقت الأهداف المحدّدة لها. وكان تقييم النواتج والتّثبت من صحتها أصعب بسبب تديني مستوى أنظمة الرصد والإبلاغ، وعدم تحديد معايير و/أو مؤشرات أداء ثابتة. ومن المتوقّع لنظام برامجات "ساب" ("SAP") نظم وتطبيقات ومنتجات تجهيز البيانات) الذي اعتمد مؤخراً في اليونيدو أن يعالج العديد من العيوب القائمة.

١٢ - وتحقق العديد من المشاريع التجريبية ومراكز التكنولوجيا المدعومة من اليونيدو أهدافها على صعيد عرض التكنولوجيات الملائمة، في مجال الطاقة المتجددة على سبيل المثال، ولكنها تفتقر إلى استراتيجيات التوعية والتعميم اللازمة لتعزيز التأثير.

١٣ - واستبان التقييمات أيضاً أمثلة على ضعف منطق التدخّل، أي الأطر المنطقية التي تُحدّد فيها نتائج ختامية بعيدة المنال، مقارنة بالمخرجات المنشود إنتاجها، ولا يمكن واقعياً بلوغها في غضون عُمر المشروع.

الكفاءة في التنفيذ

١٤ - إنّ فعالية تكاليف مشاريع/برامج اليونيدو عالية عموماً. وقد صودفت تأخيرات في عدد من المشاريع، سببها غالباً التخطيط غير الواقعي، ولا سيّما في ما يتعلق بالاشتراء وإيفاد الخبراء، كما كانت هناك أمثلة على تأخيرات في توفير مساهمات النظراء، وبخاصة الهياكل الأساسية المادية. وتبيّن في بعض الحالات أنّ الإدارة المركزية قد أعاققت التنفيذ، ولا سيما فيما يخص المشاريع الريفية الصغيرة. كما تبيّن أنّ مسائل الاشتراء قد أبطأت التنفيذ في أحيان كثيرة.

الاستدامة

١٥ - تبيّن أنّ الاستدامة المؤسسية كانت عالية عندما شاركت مؤسسات البلد المضيف مشاركة مباشرة في التنفيذ، وأنها كانت أضعف حين تولّت تنفيذ المشاريع وحدات مستقلة لإدارتها.

١٦ - وكانت الاستدامة المالية واعدة بشكل خاص حين شاركت المؤسسات الوطنية القائمة في عملية التنفيذ بأكملها. لكن لوحظ غياب استراتيجيات الخروج في العديد من المشاريع، وكثيراً ما لم يكن توافر التمويل الوطني مؤكّداً لمواصلة العمليات بعد إنحاز المشروع. وفي هذا الصدد، أوصى المقيّمون بتحسين مواءمة مشاريع اليونيدو مع أطر التخطيط والميزانيات الحكومية.

١٧ - ولم يُبلغ عن حالات تنطوي على مشاريع تشكّل تهديداً للاستدامة البيئية. بل كان للعديد من المشاريع آثار بيئية إيجابية بعيدة المدى، مثل المشاريع المتعلقة ببروتوكول مونتريال والتخلّص التدريجي من الملوثات العضوية الثابتة والإنتاج الأنظف وكفاءة الطاقة.

الاستنتاجات الرئيسية من التقييمات القطرية

١٨- تبين أن اليونيدو شريك جدير بالتقدير وأن اختصاصها وخبرتها قيّمان. فقد أعربت حكومات بلدان مضيقة عديدة عن حاجتها إلى خدمات اليونيدو، ورغبتها في أن تكون شريكة لها. واعتُبر أن مشاركة اليونيدو تمثل قيمة إضافية لآليات وحدة العمل في الأمم المتحدة، وأنها تستجيب للاحتياجات والأولويات الوطنية. وكانت صلة الأغلبية العظمى من برامج اليونيدو ومشاريعها بالاحتياجات والأولويات الوطنية كبيرة، كما أن الملكية الوطنية صُنفت في مرتبة عالية في حالات عديدة، ولكن ليس في جميع الحالات، بسبب المشاركة المحدودة من جانب أصحاب المصلحة المحليين. وكثيراً ما يجسّد توجه البرامج القطرية ومحورها توافر التمويل أكثر من تجسيدهما للأولويات والاحتياجات الوطنية. والواقع هو أن نقص الموارد التي يمكن تخصيصها للبرامج والموضوعة تحت تصرف اليونيدو، والاعتماد على التمويل الذي يديره المانحون، يجعل من الصعب إعداد وتنفيذ برامج قطرية شاملة تتولى شأنها البلدان المعنية بها.

الاستنتاجات الرئيسية من التقييمات المواضيعية

مساهمة اليونيدو في آليات وحدة العمل في الأمم المتحدة

١٩- أظهر التقييم المواضيعي لمساهمة اليونيدو في آليات وحدة العمل في الأمم المتحدة أنها أسهمت إسهاماً مرضياً في انساق وحدة العمل في الأمم المتحدة. فقد شاركت على وجه الخصوص في إعداد برنامج موحد لتوحيد الأداء في بلدان على صعيد تجريبي، وأصبحت محرّكاً هاماً في الترويج لمسائل التنمية الصناعية وضمنان شمولية استجابة الأمم المتحدة للأولويات والاحتياجات الوطنية. وقد تبين أن البرامج الموحدة أتاحت الفرص أمام اليونيدو لتثبيت قيادتها في مجالات ولايتها وتعزيز مجالاتها المواضيعية في الأطر القطرية.

أداء المكاتب الميدانية

٢٠- أثبت التقييم المواضيعي لأداء المكاتب الميدانية نجاعة التمثيل الميداني لليونيدو وجدواه، إذ تُسهم تلك المكاتب في تحديد وصياغة مشاريع وبرامج التعاون التقني لليونيدو. وتقدّم تلك المكاتب أيضاً دعماً قيماً لتنفيذ المشاريع/البرامج، ولكنها تؤدي وظائف إدارية أكثر مما تكون فنية. ففي عام ٢٠١١، قُدّر أن موظفي المكاتب الميدانية نفذوا ٧,٥ في المائة من مشاريع وبرامج التعاون التقني لليونيدو. لكن مكاتب عديدة أثارت تساؤلات بشأن

إمكانية تولي المزيد من المسؤوليات المباشرة عن تنفيذ التعاون التقني (اللامركزية المتزايدة) بسبب محدودية القدرات.

مساهمة اليونيدو

٢١- خلص الاستعراض إلى أن مساهمات مشاريع اليونيدو في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كانت متنوعة، إلا أنه لم يتم قياسها والإبلاغ عنها منهجياً. وكان الاستثناء مشاريع بروتوكول مونتريال التي أسهمت إسهاماً واضحاً في الجهود الرامية إلى تحقيق المؤشر ٧-٣ (استهلاك الموارد المستفدة للأوزون) من الهدف ٧. وقد لوحظت مساهمات، أبلغ عنها بصورة أقل انتظاماً، في إطار المشاريع المتعلقة بكفاءة الموارد والمشاريع الأنظف، صبّت في الجهود الرامية إلى تحقيق المؤشرين ٧-٢ (انبعاثات ثاني أكسيد الكربون) و٧-٥ (استهلاك المياه من الهدف ٧). ومن المرجح أن تُسهم مشاريع اليونيدو، ضمن إطار الأولويات المواضيعية للحد من الفقر من خلال الأنشطة الإنتاجية وبناء القدرات التجارية، في تحقيق الغاية بآء "توفير العمالة الكاملة والمُنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب" من الهدف رقم ١. لكن الاستعراض لم يجد سوى بضع مساهمات محدّدة الكمية لمشاريع اليونيدو في إيجاد فرص العمل أو سبل العيش المحسّنة للمستفيدين المستهدفين الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني. وتمثلت الاستثناءات في مشاريع من أجل التدريب وتنمية الأعمال الحرّة في الفترات اللاحقة للأزمات. وقد سلّط الضوء أيضاً على الروابط الممكنة بين مشاريع بناء القدرات والعمالة.

٢٢- ويتعيّن على اليونيدو إيلاء اهتمام أكبر لتعريف الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وغاياتها ومؤشراتها، بغية المساهمة في تحقيقها. ومن شأن استخدام مؤشرات المشاريع المنسجمة مع المؤشرات الوطنية للأهداف الإنمائية للألفية أن يسهم على نحو إيجابي في تعزيز تحقيق النتائج المرجوة المتعلقة بتلك الأهداف.

أعمال اليونيدو في مجال الملوثات العضوية الثابتة

٢٣- خلص التقييم المواضيعي لمجال الملوثات العضوية الثابتة أن مساعدة اليونيدو أساسية للعديد من البلدان في إعداد خططها التنفيذية الوطنية. وقد شمل ذلك بناء قدرات تأسيسية للحكومات، وإجراء عمليات جرد أولية للملوثات العضوية الثابتة والارتقاء بوعي صانعي السياسة العامة.

٢٤- وقامت اليونيدو أيضاً بدور رئيسي في تجريب التكنولوجيات الجديدة ونقلها، للمتكمين من معالجة الملوثات العضوية الثابتة وتدميرها المأمون. وتُظهر المعلومات المستقاة من

تلك المشاريع نتائج إيجابية، وتدلل على أن اليونيدو تتخذ الإجراءات السليمة عموماً، أي تلبية الاحتياجات على صعيد السياسة العامة وبناء القدرات، بالاقتران باستثمارات في التكنولوجيا لتتخلص تدريجياً من الملوثات العضوية الثابتة.

٢٥- وأبرز التقييم المواضيعي أن حافظة المشاريع المتنامية سريعاً المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة قد أدت إلى بعض الصعوبات نظراً لمحدودية قدرات اليونيدو، ومن شأن هذه الصعوبات - إذا لم تعالج - أن تهدد قدرة اليونيدو على تحقيق النتائج المنشودة. فليس لدى المنظمة الآن الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ حافظة المشاريع الكبيرة الجارية والمخطط لها بفعالية. وقد أوصي في إطار التقييم بأن تُواصل اليونيدو التركيز على مهام التخطيط والتنظيم وتفويض مهام التنفيذ إلى شركاء وطنيين مؤهلين، ومعالجة محدودية الموارد البشرية بإعادة تنظيمها أو بتعيين موظفين جُدد.

خامساً- خلاصة جامعة للدروس المستفادة

٢٦- تشير الدروس المستفادة من التقييمات القطرية إلى أهمية العمل، في مرحلتي التصميم والتنفيذ، بالتعاون الوثيق مع حكومات الأقطار الشريكة وأصحاب المصلحة الآخرين الوطنيين والتابعين للأمم المتحدة، وإلى أهمية حضور اليونيدو ميدانياً. فالملكية والمشاركة النشيطة للنظرء الحكوميين تزيد فعالية البرامج والمشاريع، كما يصدق القول نفسه على الروابط مع الاستراتيجيات الوطنية والأطر المتعلقة بالميزانية. وضماناً لاستدامة المؤسسات المدعومة، يتعين توافر الموارد البشرية والمالية الوطنية لفترة تجاوز عمر المشروع. وقد ارتئي أيضاً أن مشاركة البلدان المستفيدة في التمويل تُعزز الملكية وتيسر التنفيذ السلس.

٢٧- وتُعزز العلاقات الأفقية المنشأة بين مشاريع اليونيدو وبرامجها على المستوى القطري تأثير هذه المشاريع والبرامج وفعاليتها من حيث تكلفتها، لكن المجالات المحتملة العديدة لأوجه التآزر الأفقي تبقى غير مُستثمرة. وعلى الرغم من الجهود التنظيمية الرامية إلى تعزيز التعاون الداخلي، فإن تنسيق البرامج وإيجاد أوجه التآزر بحاجة إلى اهتمام خاص، وإلى تخصيص الموارد وتعيين المسؤوليات.

٢٨- وينطوي الدعم المباشر لفرادى المؤسسات والشركات، العامة والخاصة، على خطر تشويه السوق. لذا، يُفضل توفير دعم أوسع لعدد أكبر من الشركات إذا أمكن. ويمكن أن يؤدي بناء قدرات مقدمي الخدمات العامة، مثل المختبرات، إلى سوق أكثر تنافسية لاختبار الخدمات مع مقدمي الخدمات في القطاع الخاص والجهات المستفيدة على السواء. ويمكن زيادة تعزيز النتائج إذا استُهدف القطاع الخاص بوضوح.

٢٩- ويُعدُّ التعاون بين بلدان الجنوب مجالاً ملائماً للتعاون، بيد أنه توجد فرص عديدة غير مُغتَنَمَة. وتُنْفَذ مشاريع هذا التعاون غالباً في مناطق نائية، في ظلّ ظروف صعبة وموارد غير كافية، حيث تكون الإدارة الفورية حيوية ولكنها كثيراً ما لا تُقَدَّر حقّ قدرها. ويصعب على اليونيدو أن ترصد الوضع في البلدان التي ليس لها فيها حضور.

سادساً- تقبُّل توصيات التقييم وتنفيذها

٣٠- وضع فريق التقييم التابع لليونيدو موضع التنفيذ نظام استجابة إدارية لرصد تقبُّل توصيات التقييم وتنفيذها. ويبقى مستوى قبول تلك التوصيات عالياً، حيث بلغت نسبته ٩٤ في المائة عام ٢٠١١. وتبقى مسألة تقديم المعلومات من جانب مديري المشاريع بشأن تنفيذ التوصيات مطروحة. فهذه المعلومات لا تُقَدَّم غالباً أو أنها تُقَدَّم متأخرة جداً. وفيما يتعلق بالتوصيات التي قُدِّمت بشأنها المعلومات، نُفِّذت منها نسبة ٤٣ في المائة، بينما لا تزال نسبة ٣٦ في المائة منها قيد التنفيذ. ولم تُنفَّذ نسبة ٢١ في المائة منها، إمّا لعدم تقبُّلها وإمّا لكون تنفيذها يعتمد على موارد لم يتمّ توفيرها من خلال مشروع متابعة غالباً.

سابعاً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٣١- لعلّ المجلس يودّ أن ينظر في اعتماد مشروع المقرّر التالي:

"إنّ مجلس التنمية الصناعية:

(أ) يحيط علماً بالتقرير المتعلق بأنشطة فريق التقييم (IDB.40/13)؛

(ب) يستذكر مقرّراته م ت ص-٢٩/م-٧ وم ت ص-٣٤/م-٣ وم ت ص-٣٧/م-٤؛

(ج) يؤكّد مجدداً دعمه لوظيفة التقييم من أجل المساءلة والتعلّم والمساهمة في التغيير والتحسين في المنظمة؛

(د) يشجّع على مواصلة إجراء تقييمات بشأن النتائج على مستويي النواتج والأثر، ودمج المعلومات عن الأداء والدروس المستفادة ضمن العمليات الإدارية وعمليات التخطيط الاستراتيجي".